جامعة عين شمس
كلية التربية
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

التضمين عند الأشموني

بحث مستل من رسالة ماجستير

(الإعراب والمعنى في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)

إعداد الباحثة

رانيا محمد توفيق

تحت إشراف ا.د / حسن عبد المقصود

التضمين كلمة متداولة فى كتب اللغة بين الأدباء والنحويين والعروضيين ولكل طائفة معنى خاص يفسرون به التضمين ،والتضمين من الظواهر اللغوية التى اعتمد عليها نحاة العرب القدامى فى معالجة النصوص وتفسير الأساليب ، إذ تداوله النحاة من منذ القرن الثانى للهجرة عرفوه وهو « إشراب فعل معنى فعل آخر» ، فيتوسع في استعمال لفظ توسعا يجعله مؤديا معنى لفظ آخر مناسبا له، فيعطي الأول حكم الثاني في التعدي واللزوم ". فأغلب مباحثه في تعدية الفعل ولزومه

والحقيقة والمجاز. لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معا، والجمع بينهما مجاز خاص يعرف بالتضمين، لأن اللفظ استعمل في غير معناه لعلاقة وقرينة، والمعنى المراد من اللفظ المضمن معنى لفظ آخر، هو معنى ذلك اللفظ الآخر فقد دلّ عليه عن طريق المجاز، فاللفظ المضمن لا يفيد حينئذ غير هذا المعنى.

وسوف أتناول قضية التضمين فى الفصل الثانى من الرسالة (الإعراب والمعنى فى كتاب الأشمونى عن ألفية ابن مالك)

بالتعريف لمعنى التضمين فى كتب النحو المختلفة.

مع بيان تعريف الأشمونى واستناده إلى التعريف الشمولي الذى لا يعنى باقتصار التضمين على الأفعال وحدها ولكن كذلك باقى أقسام الكلم.

التضمين وأقسام الكلمة (الاسم والفعل والحرف).

التضمين والحقيقة والمجاز.

التضمين ونيابة الحروف .

التضمين وبعض المصطلحات الأخرى(التقدير ،العدل)

التضمين بين السماع والقياس .

مباحث الفصل :

سوف اتناول بالعرض والتحليل لمفهوم التضمين عند الاشمونى من خلال شواهد الاشمونى وآرائه النحوية

مع ذكر آراء نحاة العرب ممن عاصروا الاشمونى ومن يتقدمه ومن يتأخره .

المبحث الأول : التضمين فى الأفعال

المبحث الثانى : التضمين فى الأسماء

المحور الأول : تضمين الاسم معنى الحرف .

المحور الثانى: تضمين الاسم معنى الفعل .

المبحث الثالث : تضمين الحروف

مفهوم التضمين النحوي

الناظر في كتب النحو المختلفة تستوقفه عبارات كثيرة في أبواب نحوية متعددة تأتي فيها عبارة التضمين، ومن ذلك مثلًا:

قول ابن الأنباري: "وأما هؤلاء فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة" ، وقول ابن يعيش: "والصواب أنه إنما بني لتضمنه لام المعرفة" ، وقول الزمخشري: "وإنما عدي بـ (عن) لتضمن عدا معنى (نبا) و(علا)"

هذه العبارات وغيرها كثيرة تقر بأن هناك طريقًا وأسلوبًا قد لجأ إليه النحاة واستند عليه اللغويون في التعليل لعدد من المسائل النحوية، والتراكيب الفصيحة التي تعتبر في نظرهم خروجًا عن الشائع، وهذا الطريق والأسلوب هو ما يسمى بالتضمين النحوي.

التضمين النحوي:"هو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به" وهو ما عبر عنه ابن هشام بقوله: "وقد يشربون لفظًا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينًا" ويقول ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن

العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ لذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"

وقال الزمخشري: "ومن شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمن، قال: والغرض في التضمين إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ" وعرفه مجمع اللغة العربية في القاهرة: "هو أن يؤدى الفعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم."

ومما سبق يتضح أن الذي يعنيه التضمين عند النحاة أنه إذا كان مقتضى التضمين احتساب الفعل الأول، حكم الفعل المقدر من حيث التعدي واللزوم فليس مؤداه أن يجرد الفعل الأول من معناه ليكسب معنى جديدًا، وإنما القصد أن يجمع هذا الفعل بالتضمين بين دلالتين، دلالته الأولى، ودلالة الفعل الذي أشرب معناه.

التضمين وأقسام الكلمة:

الأقوال السابقة في الحديث عن مفهوم التضمين النحوي توحي بأن التضمين مختص بالأفعال، وعلى أساس العبارات السابقة جاءت الأمثلة لتجسد ما حوته تلك العبارات، فكانت في غالبها أفعالًا ضمنت معاني لأفعال أخرى باستعمال حروف الجر، والكثرة لا تعني انحسار التضمين في باب الأفعال، وإنما قد تجاوزه إلى باقي أقسام الكلم، وبذلك فإن التعريفات السابقة فيها من القصور ما فيها إذ أغلبها حصره في الأفعال، لكن بالنظر إلى ابن هشام في

حديثه عن بيان التضمين: "أنهم قد يشربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه وسمى ذلك تضمينًا"

وقال في موضع آخر مؤكدًا وقوعه في الأسماء: "وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام"

وإذا نظرنا أكثر إلى المعنى الشمولي للتضمين الذي يشمل كل أنواع الكلمة وأمعنا النظر فيه نجد بعض أهل العلم قد تحدثوا فيه ومن ذلك ما جاء في الكليات: "ولا اختصاص للتضمين بالفعل، بل يجري في الأسماء أيضًا، قال التفتازاني: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ (سورة الأنعام – الآية: ٣) لا يجوز تعلقه بلفظ (الله) لكونه اسمًا لا صفة، بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم الله، كما في قولك: هو حاتم من طييء، على تضمين معنى الجواد. وجريانه في الحرف الظاهر في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخ مِنْ آيَة﴾ (سورة البقرة – الآية: ١٠٦) فإن ما تضمن معنى إن الشرطية، ولذلك جزم الفعل"

وعلى هذا يتضح أن التضمين يقع في أقسام الكلمة الثلاث: الاسم والفعل والحرف، وكثرته تقع في الأفعال ووقوعه في الأفعال لا يكون اعتباطًا إنما له شروط محددة لكي يتم هذا التضمين.

"فإن قيل: الفعل المذكور إن كان مستعملًا في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما جميعًا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز: قلنا: هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية،

فمعنى يقلب كفيه نادمًا على كذا، نادمًا على كذا، ولا بد من اعتبار الحال وإلا لكان مجازًا محضًا لا تضمينًا" "وللتضمين قرينة هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه أو يتعدى بالحرف وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين".

التضمين ونيابة الحروف:

تحدث ابن جني في كتابه الخصائص عن باب سماه: "باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض، ثم نجده أنكر على الناس تلقي هذا الباب على ظاهره فقال: "هذا الباب يتلقاه الناس مغسولًا ساذجًا من الصنعة، ما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه"

ثم يبين سبب ذلك وهو قولنا: إن هذا الحرف يكون بمعنى ذلك الحرف هكذا مطلقًا دون تحديد، يقول: "وذلك أنهم يقولون إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ مَنْ أنصاري إلى الله﴾ (سورة آل عمران – الآية: ٥٢) أي: مع الله، ويقولون إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (سورة طه – الآية: ٧١) أي: عليها، ويقولون: تكون (الباء) بمعنى (عن) ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس، أي: عنها، وغير ذلك مما يوردونه"

ثم يبين أن سبب استعمال حرف مكان حرف قد يكون في مواضع دون أخرى على حسب الأحوال التي دعت إليه، ولكن كون ذلك مطلقًا فلا؛ لأنه يؤدي إلى الفحش في القول والإلباس في المعنى.

يقول في بيان هذا الرأي: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكن نقول: إنه يكون معناه في موضع دون موضع حسب الأحوال الداعية إليه أو المسوقة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا؛ ألا ترى أنك إن أخذت في ظاهر هذا القول غفلًا هكذا لا مقيدًا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس وأنت تريد عليه...، وأن تقول: رويت الحديث بزيد وأنت تريد عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش"

وعلى النص السابق فإن إطلاق القول بإنابة بعض الحروف مناب بعض قد يؤدي كما لاحظنا إلى فوضى لغوية، ومنع الإنابة يؤدي إلى معارضة النصوص الفصيحة التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية ومنظوم العرب ومنثورهم؛ لذلك لا بد من ضابط لتحديد هذه المسألة للحفاظ على مزية العربية في التعبير وتضمن عدم الإسراف وتوسيع القول فيها.

حاول ابن جني أن يضع لهذا الباب ضابطًا يضبط من خلاله العلاقة بين معنى الفعل والحرف المستعمل نعه ويتلخص هذا الضابط في أربعة أمور:

١- تقارب الفعلين في المعنى.

٢- أن يكون كل من الفعلين له حرفه الخاص الذي يتعدى به.

٣- توسع العرب في وقوع أحد الحرفين مكان صاحبه.

٤- الغرض من استعمال الحرف مع غير فعله إنما هو الإشارة إلى معنى الفعل الآخر فيكون هذا الأسلوب إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه.

"ولكن سنضع في ذلك رسمًا يعمل وعليه ويؤمن التزام الشفاعة لمكانه، اعلم أن الفعل إذا كان في معنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فالعرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"

الفرق بين التضمين وبعض المصطلحات الأخرى:

مشكلة أغلب الدراسات الإنسانية عامة والدراسات اللغوية خاصة تقع دائمًا حول تحديد المصطلح، والتفرقة بينه وبين المصطلحات الأخرى القريبة في المعنى، ولا غرابة في ذلك؛ إذ يتداخل مصطلح التضمين في الغالب مع مصطلحين آخرين هما: التقدير والعدل، وهنا فروق بين كل من هذه المصطلحات الثلاثة على النحو التالي:

أ- الفرق بين التضمين والتقدير:

١- التضمين لا يصح معه إظهار الحرف المضمن بخلاف التقدير؛ إذ يجوز إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم اختلف "فتقول: خرجت يوم الجمعة، خرجت في يوم الجمعة، ولا تقول في أين، وكيف مثلًا: هل أين، ولا أأين، وهل كيف، ولا أكيف."

٢- الحرف الذي يكون على نية التضمين يوجب البناء في الاسم بخلاف التقدير، لذا فإنه " إذا قلنا في الظرف إنه يراد به معنى (في) فإنا لا نريد به أن الظرف متضمن معنى (في)، كيف، ولو كان كذلك لبني، وإنما نعني به أن قوة الكلام في قوة كلام آخر فيه (في) ظاهرة."

ب- الفرق بين التضمين والعدل:

يقول النحاة: "إن (أمس) مبني لتضمنه معنى لام التعريف؛ فإنه معرفة بدليل أمس الدابر، وليس بعلم، ولا مبهم، ولا مضاف، ولا مضمر، ولا يلام ظاهره فتعين تقديرها"

وقالوا في بيان بعض المفردات الممنوعة من الصرف، كـ(سحر). "إذا أريد من يوم بعينه، نحو جئتك يوم الجمعة سحر، فـ(سحر) ممنوع من الصرف للعدل، وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن (السحر)؛ لأنه معرفة والأصل في التعريف أن يكون بأل فعدل به عن ذلك وصار تعريفه كتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه حرف"

واتباعًا لكلام النحاة فإن (أمس) على نية تقدير اللام، كذلك كلمة (سحر)، فما الفرق بين التقديرين؟

أول الفروق: أن المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه؛ فلذلك أعرب، والمضمن لها لا يجوز إظهارها معه، كأسماء الاستفهام والشرط المتضمن لمعنى الحرف، فلذلك بني في التضمين .

الفرق الثاني: إن العدل هو أن يريد المتكلم لفظًا ويعدل عنه إلى لفظ آخر، كـ(عمر) الذي عدل به عن (عامر)، و(سحر) الذي عدل بها عن (السحر) والتضمين أن تضمن الكلمة معنى آخر لا يوجبه ظاهر اللفظ .

الفرق الثالث: إن التضمين أوجب في الكلمة المتضمنة البناء ومنع الإعراب أما العدل فهو مع علة أخرى يوجب منع الصرف فقط .

ت- الفرق بين التضمين والمجاز:

المجاز يستعمل في الحقيقة دون أن يشرب اللفظ معنى لفظ آخر. والتضمين جمع بين الحقيقة والمجاز لدلالته على المعنى بنفسه وعلى المعنى المحذوف بالقرينة وهذا بعيد.

التضمين بين السماع والقياس

اختلفت نظرة العلماء إلى التضمين بين القياس والسماع، فمن قال بقياسه؛ لوروده بكثرة في الكلام العربي، ومن قال بسماعه يرى أن فتحه قد يؤدي إلى فساد كبير في الأساليب والتعابير بدعوى تضمينها لأساليب أخرى.

يقول ابن جني: "فقس على هذا، فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشدًا"

وجاء في الأشباه والنظائر "زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المارديني: أنه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى (صيّر) ويكون من باب ظنَ، فأجاز حفرت وسط الدار بئرًا، أي: صيرت، وقال: وليس (بئرًا) تمييزًا؛ إذ لا يصلح لمن، وكذا أجاز بنيت الدار مسجدًا، وقطعت الثوب قميصًا، وقطعت الجلد نعلًا، وصبغت الثوب أبيض، وجعل من ذلك قول أبي الطيب:

فمضت وقد صبغ الحياء بياضها لوني كما صبغ اللوجين العسجدا

لأن المعنى: صير الحياء بياضها لوني، أي مثل لوني، قال: والحق أن التضمين لا ينقاس"

وما كان في القدماء تسرب إلى المحدثين فمثلًا: أعضاء مجمع اللغة العربية تحدثوا في هذه المسألة فقالوا: "إذا قررنا: التضمين قياسي، فقد جرينا

على قول له قوة، وإذا قلنا إنه سماعي فقد يعترض علينا من يقول: أن من علماء اللغة من يرى أنه قياسي فلماذا تضيقون على الناس، وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم، فنحن نثبت القولين بالسماع والقياس، ولكن نرجح قياسيته"

ويرى مجمع اللغة العربية بأنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

١- تحقيق المناسبة بين الفعلين.

٢- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

٣- ملائمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلى لغرض بلاغي .

المبحث الأول

التضمين في الأفعال

المحور الأول: اللازم والمتعدي

قُسِمت الأفعال تبعًا لتعلقها بما بعدها إلى قسمين: الأفعال المتعدية والأفعال اللازمة، ولكل قسم منهما تعريفه الخاص، فالأفعال المتعدية: هي التي تتجاوز الفاعل إلى مفعول دون واسطة، والأفعال اللازمة: هي التي تكتفي بفاعلها ولا تتعداه

وقد ذكر النحاة أمورًا متنوعة يمكن من خلالها أن يكون الفعل المتعدي لازمًا والفعل اللازم متعديًا، ومن ضمن هذه الأمور التضمين وهو ما نجده عند الأشموني؛ حيث جعل الأشموني التضمين أول الأمور التي تصير الفعل المتعدي إلى لازم فيقول:

"يصير المتعدي لازما أو في حكم اللازم بخمسة أشياء:

الأول: التضمين لمعنى لازم؛ والتضمين: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه؛ لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين؛ نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ (سورة النور– الآية: ٦٣)، أي: يخرجون، ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ (سورة الكهف –الآية ٢٨)، أي: تنب، ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ (سورة النساء – الآية: ٨٣)، أي: تحدثوا، ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ (سورة الأحقاف – الآية: ١٥) أي: بارك لي.

ومنه قول الفرزدق:

كيف تراني قالبا مجني قد قتل الله زيادا عني

أي: صرفه بالقتل، وقول الآخر: ضمنت برزق عيالنا أرماحنا

أي: تكلفت، وهو كثير جدا"

بدأ الأشموني نصه بتعريف مفهوم التضمين كما سبق ووضح معناه في بداية الفصل، والملاحظ أن الأشموني في تقديمه لتعريف التضمين استند إلى التعريف الشمولي الذي لا يعني باقتصار التضمين على الأفعال وحدها، ولكن كذلك باقي أقسام الكلم.

ثم بدأ الأشموني في إيراد الشواهد التي ضُمِنت فيها الأفعال المتعدية معاني الأفعال اللازمة فلزمت هي الأخرى وقد أورد الأشموني ستة شواهد على هذه المسألة، أربعة من هذه الشواهد جاءت في القرآن الكريم، وشاهدان من الشعر وختم كلامه بقوله: "وهو كثير جدًا" للدلالة على شهرة باب التضمين عند العرب ووقوعه في الكثير من كلام العرب الفصيح. أما عن الشواهد التي أوردها الأشموني والتوجيه الإعرابي لها:

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ الفعل (يخالف) فعل متعدي بطبيعته، فيقال: يخالف الأوامر، فكان من المفترض أن يأتي على هذا النحو في غير القرآن (يخالفون أمره) ولكنه لما جاء يتضمن معنى الفعل اللازم (يخرج) لزم مثله وتعدى بحرف الجر (عن) وتحول المفعول به في الآية وهو لفظة (أمره) إلى (اسم مجرور) وبالتالي فإن التضمين كان له دور بارز في توجيه الإعراب في الشاهد السابق وهذا ما ذهب إليه الأشموني، وقد أورد الشاهد السابق واتفق مع الأشموني في توجيه له: أبو حيان الأندلسي ، والسيوطي .

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ الفعل (تعد) فعل متعدي بطبيعته، فيقال: لا تعدهم عيناك، أي لا تجاوزهم، فكان من المفترض أن يأتي على هذا النحو في غير القرآن الكريم، ولكنه لما جاء يتضمن معنى فعل لازم وهو (تنوب) أو (تبعد) لزم مثله وتعدى بحرف الجر (عن) وتحول المفعول به في الآية وهو الضمير (هم) إلى اسم مجرور وبالتالي فإن التضمين كان له دور بارز في توجيه الإعراب في الشاهد السابق وهذا ما ذهب إليه الأشموني.

الشاهد الثالث قوله تعالى: ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ الفعل (أذاع) فعل متعدي بطبيعته، فيقال: أذاعوه، فكان من المفترض أن يأتي على هذا النحو في غير القرآن، ولكنه لما جاء يتضمن معنى الفعل اللازم (تحدثوا) لزم مثله وتعدى بحرف الجر (الباء) وتحول المفعول به في الآية وهو ضمير الغيبة الهاء إلى

(اسم مجرور) وبالتالي فإن التضمين كان له دور بارز في توجيه الإعراب في الشاهد السابق وهذا ما ذهب إليه الأشموني.

الشاهد الرابع قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ الفعل (أصلح) فعل متعدي بطبيعته، فيقال: أصلح ذريتي، فكان من المفترض أن يأتي على هذا النحو في غير القرآن، ولكنه لما جاء يتضمن معنى الفعل اللازم (بارك) لزم مثله وتعدى بحرف الجر (اللام) وتحول المفعول به في الآية وهو (ذريتي) إلى (اسم مجرور) وبالتالي فإن التضمين كان له دور بارز في توجيه الإعراب في الشاهد السابق وهذا ما ذهب إليه الأشموني. وقد أورد هذا الشاهد واتفق مع الأشموني فيما ذهب إليه كل من: الزمخشري ، أبي حيان الأندلسي ، السيوطي .

الشاهد الخامس: قول الفرزدق:

كيف تراني قالبا مجني قد قتل الله زيادا عني

احتوى الشاهد السابق على فعل متعدي وهو الفعل (قتل) فيقال: قتل فلان فلانًا، ولكنه في الشاهد السابق قد خرج عن طبيعته بالتعدي إلى اللزوم وذلك بأن تضمن الفعل معنى الفعل اللازم (صرف) فأصبح لازمًا مثله وتعدى معه بحرف الجر (عن). وهكذا فإن التضمين كان له دور واضح في توجيه الإعراب وهو ما ذهب إليه الأشموني.

الشاهد السادس: قول الشاعر:

ضمنت برزق عيالنا أرمحانا

الفعل (ضمن) فعل متعدي فيقال: ضمنت رزق، ولكنه لما تضمن معنى الفعل اللازم (تكلفت) لزم مثله وتعدى بحرف الجر (الباء) وتحول المفعول به (رزق) إلى اسم مجرور.

وهكذا فإن الأشموني قد عرض للتضمين كوسيلة من وسائل تحويل الفعل المتعدي إلى اللازم وهو في ذلك يتفق مع غيره من النحاة.

تحويل الفعل اللازم إلى متعدي:

وقد يحول الفعل المتعدي إلى لازم فيأخذ حكمه فيتم ذلك أيضًا بأمور أهمها والذ يدور عنه البحث هو التضمين، حيث يتضمن الفعل اللازم معنى الفعل المتعدي فيأخذ حكمه وهو ما ذكره الأشموني في قوله:

"السادس: التضمين، نحو: ﴿وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٣٥)، أي: لا تنووا؛ لأن "عزم" لا يتعدى إلا بـ "على"، تقول: عزمت على كذا، لا عزمت كذا؛ ومنه: "رحبتكم الطاعة"، و"طلع بشر اليمن"؛ أي: وسعتكم، وبلغ اليمن"

يلاحظ من كلام الأشموني أنه قد جعل التضمين في المرتبة السادسة من مراتب تحويل الفعل اللازم إلى متعدي على عكس ما كان في تحويل المتعدي إلى لازم إذ كان في المرتبة الأولى حينذاك، ونستشف من ذلك أن الأشموني يرى أن وظيفة التضمين في الأصل هي تحويل المتعدي إلى لازم لا العكس.

أورد الأشموني ثلاثة شواهد على تضمين الفعل اللازم معنى المتعدي، واحد منها قرآن والشاهدان الآخران من كلام العرب الفصيح ووجه هذه الشواهد إعرابيًا على النحو التالي:

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ الفعل (عزم) فعل لازم فلا يتعدى إلا بحرف الجر (على) ولكنه لما جاء بمعنى الفعل (نوى) المتعدي أخذ حكمه وعمل عمله فأصبح متعديًا، ونصب مفعول به هو كلمة (عقدة) وهو ما ذهب إليه الأشموني في التوجيه الإعرابي للآية السابقة، ومعه أبو حيان الأندلسي ، أما السيوطي فقد أورد رأى الأخفش في المسألة وأنه لم يحدث تضمين، بل حذف حرف الجر هنا واعتبر الشاهد السابق من شواهد حذف الجار لا التضمين

الشاهد الثاني: قول العرب (رحبتكم الطاعة) الفعل (رحب) فعل لازم لكنه تضمن معنى الفعل (وسع) وهو متعدي فأخذ حكمه وتعدى مثله ونصب مفعول به وهو الضمير (كم) وهو توجيه الأشموني. ومثله الشاهد الثالث.

المحور الثاني: الأفعال التي تتضمن معنى الفعل الناقص صار

أ- الأفعال التامة:

هناك مجموعة من الأفعال التامة عددها عشرة أفعال تحمل معنى صار فتعمل عملها وهذه الأفعال هي: آض، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وارتد، وتحول، وغدا، وراح.

تدخل هذه الأفعال على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها وذلك إذا كانت بمعنى صار وقد ذكر النحويون ذلك ومنهم: ابن يعيش ، وابن مالك ، وأبو حيان الأندلسي ، والشاطبي ، والسيوطي .

وقد ذكر الأشموني هذه المسألة وأورد عليها شواهد كثيرة ووجه إعرابيًا على أساس التضمين حيث قال: "مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة وهي: آض، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وارتد، وتحول، وغدا، وراح، كقوله:

وَبِالْمخْضِ حَتَّى آضَ جَعْدا عَنطْنَطا إذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَحل غَارِبُهْ"

الفعل (آض) حمل معنى الفعل (صار) فعمل عمله فرفع المبتدأ وهو الضمير المستتر ونصب الخبر (جعدا) وعلى هذا فقد استند الأشموني على التضمين في تعليله للحكم النحوي للجملة (آض جعدا) على أن " ومن النحويين من لم يلحق "آض" ولا "عاد" بأفعال هذا الباب، فنصب ما يأتي بعدها على الحال، ولأنها تعدي بحرف الجر، تقول عاد زيد إلى كذا، وآض إليه، أي: رجع"

وفي الحديث: "لا ترجعوا بعدي كفارا"

الفعل (رَجِعَ) فعل تام، ولكنه تضمن معنى الفعل (صار) وهو فعل ناقص فعمل عمله فرفع مبتدأ وهو الضمير المتصل واو الجماعة ونصب الخبر وهو لفظ (كفارا) وهو التوجيه الإعرابي الذي ذهب إليه الأشموني وأورد هذا الشاهد أيضًا أبو حيان ، والسيوطي وذهبا نفس مذهب الأشموني.

"وقوله الشاعر:

وَكَانَ مُضِلّي مَنْ هُدِيْتُ بِرُشْدِهِ فَللَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالْرُشْدِ آمِرا"

الفعل (عاد) فعل تام، ولكنه جاء بمعنى (صار) وهو فعل ناقص فعمل عمل الفعل الناقص فرفع المبتدأ وهو الضمير المستتر ونصب خبر وهو محل

إعراب شبه الجملة (بالرشد) وهو تأويل نحوي يستند فيه الأشموني على التضمين " وممن ذكر أن "عاد" قد تكون من أخوات "كان" أبو الحجاج الأعلم"

"وفي الحديث: "فاستحالت غربا"، ومن كلام العرب: "أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة""

الفعلان (استحال – قعد) أفعال تامة لكنها لما جاءت بمعنى الفعل الناقص (صار) عملت عمله فرفعا اسمًا وهو الضمير المستتر في الشاهدين ونصبت خبرًا وهو كلمة (غربا) في الحديث الشريف، والجملة (كأنها الحرية) وهو توجيه نحوي يقوم فيه الأشموني على تضمين الفعل.

"وقال بعضهم:

وَمَا المرْءُ إلَاّ كَالشِهَابِ وَضوْئِهِ يَحُورُ رَمَادا بَعْدَ إذْ هُوَ سَاطِعُ"

الفعل (يحور) فعل تام تضمن معنى الفعل الناقص (صار) فعمل عمله فرفع اسمًا وهو الضمير المستتر، ونصب خبرًا وهو كلمة (رمادًا) وهو توجيه يتفق معه أبو حيان الأندلسي حيث أورد الشاهد نفسه والتوجيه نفسه . وكذلك السيوطي

"وقال الله تعالى: ﴿أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ وقال امرؤ القيس:

وَبُدِّلَتْ قَرْحا دَامِيا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكِ مِنْ نُعْمى تَحَوَّلنَ أَبؤُسا"

الشاهدان جاء فيهما الفعلان (ارتد – تحول) وهي أفعال تامة معنى الفعل الناقص (صار) فعملا عمله في الشاهدين؛ ففي الآية رفع اسمًا وهو الضمير المستتر ونصب خبرًا وهو لفظة (بصيرًا) وفي الشاهد الشعري رفع اسمًا وهو

الضمير المستتر ونصب خبرًا وهو (أبؤسا) وهو توجيه يقوم على أساس التضمين.

وفي الحديث: "لرزقتم كما ترزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا"

فالفعلان (تغدو – تروح) أفعال تامة لكنها جاءت بمعنى الفعل الناقص (صار) فرفعت اسمًا ونصبت خبرًا وهو كلمتي (خماصا – بطانا) وذلك العمل معلق على التضمين.

وحكى سيبويه عن بعضهم: "ما جاءت حاجتك"، بالنصب والرفع، بمعنى: ما صارت؛ فالنصب على أن "ما" استفهامية مبتدأ، وفي "جاءت" ضمير يعود إلى "ما"، وأدخل التأنيث على "ما" لأنها هي الحاجة، وذلك الضمير هو اسم "جاءت"، و"حاجتك": خبر، والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك، وعلى الرفع "حاجتك" اسم جاءت، و"ما" خبرها"

ب– الأفعال الناقصة

فكما قامت أفعال تامة مقام الفعل صار لتضمنها معناه، فهناك أفعال ناقصة تقوم مقام الفعل صار كذلك لتضمنها معناه وهي التي ذكرها الأشموني في قوله: " وقد استعمل "كان" و"ظل" و"أضحى" و"أصبح" و"أمسى" بمعنى "صار" كثيرا، نحو: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا، وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ وقوله:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيّ كَأَنَّهَا ... قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخا بُيُوْضُهَا"

فقد تضمنت كان في الشاهدين معنى صارت وكان فاعل ناقص وكذلك صار فعملهما واحد، وذكر التضمين هنا لم يؤثر في الإعراب فهو تضمين في

المعنى فحسب، وعلى ذلك جاءت بقية الشواهد التي ذكرها الأشموني ذات صلة بتضمين الفعل الناسخ دلالة الفعل صار، وهي: "﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ ، وقوله:

ثُمَّ أَضْحُوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جف فَأَلْوَتْ بِهِ الصّبا وَالْدَّبُورُ

وقوله:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلُهُمْ بَشَرُ

وقوله:

أَمْسَتْ خَلَاءً وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبدِ

قال في شرح الكافية: وزعم الزمخشري أن "بات" ترد أيضا بمعنى "صار"، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه"

المحور الثالث: المفعول معه:

أورد الأشموني في حديثه عن المفعول معه شواهد وقع فيها تضمين للأفعال وهما شاهدان:

الأول: قول الشاعر:

علفتها تبنا وماء باردا "حتى شتت همالة عيناها"

والثاني: قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

في الشاهد الأول نصبت كلمة (ماء) ولا يصح أن يكون النصب على المعية لانتفاء المصاحبة، ولا يصح أن يكون النصب على العطف لانتفاء المشاركة؛ لذلك أول العامل علفتها معنى فعل يصح أن يقع على التبن والماء

معًا وهو (أنلتها) وعلى ذلك يكون الفعل علفتها تضمن معنى الفعل أنلتها. ومثله الشاهد الثاني إذ تضمن الفعل (زججن) معنى الفعل (زين) ليقع على المعمولين (الحواجب) و(العيونا)، وهو ما ذهب إليه: الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي.

****